

(العلاقات العامة و الفساد المؤسساتي)

أ.د/ معتوق جمال، جامعة البليدة-2

أ/ شماخي موسى إسماعيل، جامعة تيارت

ملخص:

تساهم وسائل الوقاية والعلاج في القضاء على الفساد المؤسساتي اذا تم تبنيها من قبل الادارة العليا، ويكون ذلك من خلال القرارات الرشيدة والحكيمة على مستوى الدولة والمنظمة في ذات الوقت. وكلما زاد تفعيل هذا الجانب زادت الفرص في جعل الفساد في اضييق الحدود، ولا بد من الإشارة في هذا الجانب إلى خطورة مستويات الفساد وقوة تأثيره إذا مورس من قبل الإدارة في المستويات العليا، فعلى مستوى الدولة سينعكس على المجتمع ككل وسيشكل الثقافة للمجتمع وسيكون الفساد السمة الأساسية لأغلب المنظمات، أما إذا كان الفساد منتشر ما بين القيادات في الإدارة العليا للمنظمة سينعكس على كل المنظمة وسيشكل السمة الأساسية لثقافة مثل هذه المنظمة ويمكن أن نخلص في ذلك إلى أن خطورة الفساد المؤسساتي تزداد كلما كانت منتشرة في أعلى الهرم التنظيمي (والعكس صحيح)، وستقل كلما وصلنا إلى المستويات التنفيذية حيث ستكون قرارات الإدارة الرشيدة والحكيمة بالمستويات العليا قادرة على تقويض مساحات الفساد وتعديل سلوك العاملين من خلال تغيير الخطط والاستراتيجيات.

كلمات مفتاحية: العلاقات العامة، الفساد المؤسساتي، الخطط

Résumé:

Les moyens de la prévention et du traitement adoptés par la haute direction contribuent à éliminer la corruption institutionnelle et il se fera à travers les décisions sages et prudentes au niveau de l'Etat et l'organisation en même temps, Il convient de noter à cet égard à la gravité des niveaux de corruption et la force de ses effets si il se fait par la direction à des niveaux plus élevés, au niveau de l'État il aura un impact sur la société dans son ensemble, aussi il sera une culture de la communauté, mais si la corruption endémique entre les dirigeants de la haute direction de l'organisation il reflétera sur toute l'organisation, en fin on peut conclure que la gravité de la corruption institutionnels augmente au sommet de la pyramide organisationnelle.

مقدمة:

في ظل التطورات الاتصالية والتقنية المتسارعة في عالم اليوم، أصبح للعلاقات العامة متخصصين وباحثين ومراكز عالمية للدراسات والتطوير وفي شتى المجالات والتخصصات، فلم تعد تقتصر وظيفتها على التشريفات وتنظيم الحفلات والمناسبات، بل

تعدت ذلك الى كونها وظيفة تساهم في دعم وتطوير المؤسسات الانتاجية والخدمية وحتى الرقابية منها، فقد باتت حاجة المؤسسات الرقابية على وجه الخصوص الى جهاز متخصص وفعال يُمكن تلك المؤسسات من الاطلاع على ما يدور حولها من تطورات وتفاعلات بينها وبين محيطها السياسي والاجتماعي.

إن الحكومة في أشد الحاجة إلى مجموع التفاعلات والجهود والأنشطة والبرامج المتواصلة مع كافة العاملين في الوزارات والمؤسسات من جهة ومع المجتمع ككل من جهة أخرى، وكل ذلك لا يتوفر إلا بوجود إدارة حقيقية وفاعلة من العلاقات العامة التي لها أهميتها الكبيرة في بناء أسس راسخة من المبادئ الخاصة بالنزاهة وتوعية المفسدين باتباع المنهج السليم الوطني بعيدا عن الممارسات المشبوهة في ممارستهم للسلطة الممنوحة لهم على رأس المؤسسات التي ينتمون إليها، وبصورة عامة تنبع أهمية العلاقات العامة في مكافحة الفساد المؤسساتي وفي دعم مبادئ النزاهة من خلال الوسائل والأساليب المتبعة في التخطيط لبرامج العلاقات العامة في الهيئات والمؤسسات ومتابعة تلك الخطط في ضوء دراسات وبحوث علمية رصينة معتمدة على القياس والتحليل الإحصائي والعلمي للأسباب والمسببات وتشخيص مواقع الخلل والتعثر الوظيفي للعاملين في رأس الهرم (الوزارات) وصولا إلى أصغر مؤسسة، ويتم ذلك من خلال البرامج التلفزيونية واللقاءات والحوارات والإصدارات والإعلانات بأنواعها حتى يشعر المواطن بالأهمية والدور الحيوي للعلاقات العامة كجهاز يحميه من كل أشكال الاستغلال والسرقة، وكذلك من خلال تنمية الوازع الوطني والديني والأخلاقي في بلورة هذا المفهوم وتنمية الشعور لدى الفرد بأهمية المعلومة التي يقدمها القائمون على جهاز العلاقات العامة له، فتترسخ لديه مصلحة البلد فوق كل اعتبار.

وتدخل سياسة الوقاية الاستراتيجية من جرائم الفساد في جوهر منهج الإدارة الإعلامية للعلاقات العامة مرتكزة على عناصر الاختصاص والمرونة من جهة، وعلى الواقعية والتنوع والالتزام في الأداء من جهة أخرى. وتؤكد نظرية الدفاع الاجتماعي -- ومركزها الأمن والإعلام -- أنه على رجل العلاقات العامة أن يدمج هذه السياسة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد سياسة منع الجريمة التي تعد أهم اتجاهات السياسة الاجتماعية. (1)

وتلعب العلاقات العامة أهمية كبيرة في تعزيز الديمقراطية والانتماء الوجداني بالوطن من خلال اعتماد معايير الشفافية والنزاهة في كشف الاختلاسات و السرقات ومعاقبة المجرمين و إن كانوا متنفذين في السلطة والحكم، ولذلك فإن هذا الدور في تنمية الوعي والشعور الوطني والديني والتربوي بأهمية العلاقات العامة لا يمكن أن يلعبه إلا إدارة ناجحة للعلاقات العامة، إذ أن تنمية هذه المشاعر والاهتمامات لدى الجمهور الجزائري ليس بالأمر السهل، إلا إذا أعدت لذلك حملة وطنية متوسطة وطويلة المدى باستخدام الصحافة والقنوات التلفزيونية الموثوقة و المؤتمرات واللقاءات مع الشخصيات ذات الشعبية والمكانة المناسبة مما يزيد من فرص الوثوق والاطمئنان بما تقدمه العلاقات العامة من مشاريع وترغيبات للمواطن مع ملاحظة اعتماد الجانب الرادع لمن يخوض في مضمار الفساد وإعلام المواطن بذلك، مما يولد حالة من الشعور الوجداني لنزاهة المؤسسات وما ينعكس من ذلك على مصلحة الوطن والمواطن على حدٍ سواء.

أولاً: العلاقات العامة:(1) تعريف العلاقات العامة :

هي عملية مستمرة تسعى الإدارة من خلالها المحافظة وتعزيز الفهم والثقة بين المتعاملين معها والجمهور بشكل عام من خلال التحليل الذاتي والتصويب (داخليا) ومن خلال جميع أساليب التعبير (خارجياً).

• ومن أشمل التعريفات ذلك التعريف الذي قدمه د.ريكس هارلو Rex Harlow أحد علماء الاجتماع ومن الممارسين للعلاقات العامة ، بأن وهو العلاقات العامة هي وظيفة إدارية مميزة تساعد في تأسيس خطوط اتصال وتعاون متبادل والمحافظة عليها بين المؤسسة وجمهورها وتشمل كذلك إدارة المشاكل والقضايا ، وتساعد الإدارة على أن تظل على معرفة برأي العامة والاستجابة لها. (2)

• ويعرف كريج ارونوف وأوتيس باسكين Craig Aronoff & Otis Baskin العلاقات العامة هي وظيفة إدارية تساعد على تحديد أهداف المنظمة وتسهيل التغيير فيها ، ويقوم رجال العلاقات العامة بالاتصال بالجمهور الداخلي والخارجي ذي الصلة بالمنظمة. (3)

(2) مجالات العلاقات العامة : (4)

لقد تشعبت مجالات العلاقات العامة ، وتعددت ميادين العمل فيها ومن هنا أصبح من الضروري الميل إلى التخصص على أسس ميدان النشاط والعمل كالعلاقات الدولية أو العلاقات الحكومية حسب اتساع الدائرة ، أو حسب النشاط كالعلاقات التعليمية والثقافية والصناعية والأمنية . فلم تعد العلاقات موضع الاهتمام في النشاط الترويجي فقط، بل سعت المؤسسات التعليمية والجماعات المهنية والجمعيات والهيئات الحكومية إلى تعزيز دور العلاقات العامة في مجمل نشاطها . وتكونت لهذه الغاية جمعيات مهنية للعاملين في حقل العلاقات العامة وأدخل موضوع العلاقات العامة للمناهج الدراسية وانشئت أقسام علمية بالجامعات لدراسة العلاقات العامة ، وتمنح جامعة بوسطن في أمريكا درجات الماجستير والدكتوراة في العلاقات العامة والاتصال ، وكذلك في مدرسة العلاقات العامة والاتصال " School of public Relation and Communication " بالإضافة إلى حوالي مائتي معهد آخر تقدم دراسات وتمنح شهادات في العلاقات العامة في أمريكا وحدها ، ومن مظاهر تقدم العلاقات العامة وتطورها تحسين الوسائل المستخدمة في خلق وتحسين العلاقات العامة بما يتلاءم مع احتياجات وحجم الوظائف وميزانية وطبيعة عمل المؤسسات وتاريخها وتقاليدها.

لقد وصفت مهمة رجل العلاقات العامة بأنها كسب الرضا " Engineering of consent " أي استمالة الناس واقتناعهم وبخاصة مع بروز الأزمات الضاغطة والتي تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة وقرارات عاجلة ، ليكون دور العلاقات العامة الوسيط بين الجمهور وصاحب القرار ، والعمل على اقناع الناس بضرورة فهم الظروف والتعاون مع المسؤولين لغايات المصالح العليا . أو القيام بحملات استطلاع لمعرفة آراء الناس مسبقاً والتجاوب معها للتقليل من رد الفعل تجاه بعض الاجراءات . وحتى لا تصبح العلاقات العامة موضع نقد بأنها تحاول قلب الحقائق أو الانحياز أو

تبنى وجهات النظر والدفاع عنها ، مما يقع تحت عنوان التزييف والتشويه فإن جمعيات العلاقات العامة في أمريكا وأوروبا وضعت قواعد أخلاقية لنشاط العلاقات العامة وفلسفاتها.

(3) أهداف العلاقات العامة: (5)

- تجسير الفجوة بين الأفراد والجماعات وتحقيق الاندماج وخلق حالة من المعرفة والفهم لتوحيد الاتجاهات والقناعات.
- السعي للتعريف بجهود المؤسسات وخدماتها ، والطلب من أفراد المجتمع التعاون والتنسيق .
- زرع الثقة بين المؤسسات والأفراد من خلال مد جسور التواصل .
- التفاعل الإيجابي مع الأحداث ومسايرة اهتمامات الناس ورغباتهم بما لا يتعارض مع الانظمة والقوانين السائدة التي تنظم الحياة العامة .
- التأثير على الرأي العام والعمل على المحافظة على وجود رأي عام مرغوب فيه تجاه المؤسسة والاستفادة من البيانات بعد تحليلها في ترشيد القرارات .
- تقديم المهمات الإدارية والخدمات الاستشارية التي تساعد المؤسسة على تنفيذ برامجها والتخطيط لمشاريعها وفق تصور كاف ودراسة متأنية.
- ويمكن القول أن دور اختصاصي العلاقات العامة في المؤسسات الحكومية شرح أنشطة هذه المؤسسة للمواطنين ومساعدة وسائل الاعلام في تغطية أنشطة هذه المؤسسات وبالتالي فإن العلاقات العامة تسعى إلى إبراز الصورة المشرفة للمؤسسة في المجتمع وأنها تسعى لخدمته وتعمل على صيانة مصالحه ، والعلاقات العامة في هذا المسعى تقدم خدمة للمجتمع من خلال المشاركة في البحث والتطوير ومد جسور الثقة.

ثانياً: الفساد المؤسساتي:

(1) تعريف الفساد المؤسساتي:

- يعد الفساد المؤسساتي بشكل عام الوجه المناقض لمفهوم النزاهة وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: (6)
(إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية)
- تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية: (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف
شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين ، أو السياسيين مستبعدة رشاوي القطاع الخاص.
- وعرفته كذلك: (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية
اجتماعية للفرد أو لجماعة معينة).

- تعريف صندوق النقد الدولي (IMF): (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد). (7)

(2) مظاهر الفساد المؤسساتي:

إن مسألة الفساد ومنها الفساد المؤسساتي ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحث بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها (ضمن اطر البيت والحارة والدائرة والمجتمع ...). (8)

إن مسألة الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والأجل عند الحساب كقوله تعالى: (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الإبراهيم - الآية 42، يعتبر عاملاً مهماً لدى الكثيرين في عدم الولوع إلى هذا الدهليز المظلم والذي لن يجني منه المفسد إلا الخسران لذا لانجد إن من يمارسون مظاهر الفساد قد اندفعوا لها بسبب عاطفي أو هدى نفس قد يزول في لحظة.

ولاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لإرتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية: (9)

• الرشوة Bribry :

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

• المحسوبية Nepotism :

أي تمرير ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المنتفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

• المحاباة Favoritism :

أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار .

• الوساطة :

أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ .

• الابتزاز والتزوير Black Mailing :

لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

• نهب المال العام Embezzlement :

السوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية .

فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي.

الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً .

التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية .

يتضح مما سبق إن الفساد مفهوم واسع يعبر عن انعدام الشعور بالمسؤولية الوطنية وإنحدار القيم والتفريط بالضوابط التي تحكم السلوك المهني ، وهو تجسيد للمصالح الشخصية الانسانية وتفضيلها على حساب الشعب ومصالحه .

• ثالثاً: دور العلاقات العامة في مكافحة الفساد المؤسسي:• 1) الشروط الواجب توافرها في أخصائي العلاقات العامة :

لكي تحقق العلاقات العامة الدور المنشود في مكافحة ومحاربة الفساد المؤسسي، وجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص والصفات في المشتغلين بالعلاقات العامة سواء ممارس أو أخصائي أو مدير أو مستشار، والتي تضمن لهم نجاحا وفعاليت في أعمالهم، والارتقاء بالعلاقات العامة ذاتها، إلى مرحلة الاقتناع بها وبدورها المعاصر، والبعد بها عن مخاطر الدخول في غياب التجاهل والنسيان وما يترتب عنه من فساد إداري و تنظيمي، وأهم الشروط هي: (10)

• توفر الأخلاقيات التي تكفل ممارسة العلاقات العامة على أسس سليمة وتوسع الأخلاقيات لتشمل الصدق والأمانة، والسلوك القويم والسمعة الطيبة، وغيرها من القيم والمعايير الأخلاقية التي تبعث على الاقتناع والأمان والاطمئنان والثقة والمصادقية في التعامل.

• الموضوعية في الأقوال والأفعال، والحكم على الأمور استنادا إلى الحقائق المدعومة بالبحوث والدراسات التجريبية التي تؤدي إلى تفسيرات علمية، والبعد عن التحيز الشخصي وكذلك البعد عن كافة صور الانحراف أو التقصير لتحقيق منافع أو أغراض ذاتية.

• المرونة والقدرة على التصرف والتأقلم مع متطلبات التكيف ومع المتغيرات وهذا بدوره يتطلب توفر سرعة البديهة والفتنة والقدرة على تحليل المواقف والتقدير السليم للأمور.

- قوة وتكامل الشخصية، ويتضمن ذلك الاستقرار العاطفي والاتزان العقلي والقدرة على الفهم وحسن التعبير، والقدرة على التأثير في الآخرين، والهدوء وعدم الانفعال والقدرة على تكوين صداقات و الدبلوماسية في التعامل، القدرة على عرض المعلومات بطريقة سليمة، والأمانة والصدق في عرض هذه المعلومات ضمن الحقائق المؤكدة أن العلاقات العامة مزيج من السلوك السليم والأخبار الصادقة.
- توفر ثقافة عامة وعريضة للقائم بالعلاقات العامة لمختلف مجالات المشروع بحيث يكون على علم بما يجري داخل المؤسسة سواء في مجال التمويل أو التسويق أو الإنتاج أو الأفراد أو النواحي التكنولوجية وغيرها كما يجب أن يكون لديه خلفية عريضة عن سياسات المؤسسة بأهدافها وعن خصائص مستشاريه ورجال الإدارة العليا.
- الإلمام بالأصول العلمية للعلاقات العامة عن طريق تحليل وقياس الرأي العام واتجاهات وآراء المجموعات المختلفة التي يتعامل معها المشروع، سواء كانوا عاملين أو عملاء أو مساهمين أو موردين أو منافسين أو المجتمع المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- المظهر الحسن والتفاؤل والبشاشة حيث يساعد ذلك على جذب اهتمام وتقدير وثقة الجماهير التي يتعامل معها، وهذا يتطلب أن يكون ممارس العلاقات العامة ذو شخصية اجتماعية جذابة.
- توفر مهارات الاتصالات الفعالة مثل القدرة على التحدث، والقدرة على الاتصالات والقدرة على حسن تنظيم وإدارة الوقت، والقدرة على التفكير المنظم وغيرها.
- توفر روح الالتزام بالجدية والانضباط في العمل، بما يجعله قدوة لغيره من المتعاملين بالمؤسسة والمتعاملين معها. من حيث السلوك الوظيفي القويم.
- توافر روح المبادرة والمبادرة، للمواقف والأحداث الحالية والمستقبلية وعدم الانتظام والترقب لأدوار يفرضها عليه الآخرون بل التنبؤ بالأحداث والمواقف والاستعداد للتعامل معها واختراق الحواجز، لصبر وحكمة وثقة، للتأكيد على حقيقة الدور الذي يعتمد على التوقع والتفاعل مع الأحداث والمواقف المتنوعة.
- إتقان على الأقل لغتين أجنبيتين حيث تهتم بعض المؤسسات باختيار أخصائي العلاقات العامة، هم يتقنون لغتين أجنبيتين، خاصة إذا كانت طبيعتهما تتطلب دعوة بعض اللجان أو إجراء مناقشات بإحدى اللغات الأجنبية. (11)

مما سبق يتبين لنا أن القائم بالعلاقات العامة يبقى المحور الرئيسي للعملية الاتصالية، فبدون توفر مرونته وقوة تكامل شخصيته وثقافته العامة وإلمامه بأصول العلاقات العامة لا تتم العملية الاتصالية بنجاح، فشخصيته تضفي الطابع الموضوعي للنشاط الاتصالي، لكننا وللأسف لا نجد هاته الهياكل التنظيمية، وهاته الصفات المتوفرة في أخصائي العلاقات العامة في مؤسساتنا الجزائرية، فهي ما زالت لحد الآن ضعيفة التطبيق. (12)

(2) العلاقات العامة كوسيلة للوقاية من الفساد المؤسساتي: (13)

إن أحد أهم وسائل الوقاية يكمن في دور العلاقات العامة في المساهمة لتحقيق و صناعة إدارة حكيمة و رشيدة و بالتالي اتخاذ القرارات اللازمة لإنجاز الأعمال بحكمة، فتضيق مساحة الفساد المؤسساتي، إذ أن هذه القرارات تنعكس على سياسات المنظمة والقرارات الروتينية في المستويات الإدارية الأخرى، وبالتالي كلما كانت أكثر حكمة ودقة كلما جعلت مناطق الاختراق باتجاه الفساد المؤسساتي أقل ما يمكن والعكس صحيح ومن هذه القرارات:

- القرارات المتعلقة بالأجور.
- القرارات المتعلقة بالتدريب اللازم لإنجاز الأعمال.
- القرارات المتعلقة بالاختيار المناسب للعاملين من خلال تناسب المؤهلات مع العمل.
- استخدام الطرق العلمية في عمليات الاختيار والتعيين واعتماد قاعدة تكافؤ الفرص والمؤهلات العلمية والتنافس كقاعدة أساسية في عمليات التعيين لمنظمات القطاع العام.
- اتباع قواعد مقبولة وعادلة في تقييم الأداء.
- بناء ثقافة المنظمة و تعميق روح الولاء للمنظمة بالتوازن مع المصلحة العامة وغرس القيم الاخلاقية اللازمة للعاملين بالمنظمة، وإشاعة المدركات الأخلاقية والدينية والثقافية الحضارية بين عموم العاملين، فضلاً عن تجنيد جزء ليس بقليل من مجهودات أجهزة الإعلام والأجهزة التعليمية والتربوية لهذا الغرض.
- القرارات المتعلقة باختيار الخيارات الاستراتيجية المتنوعة مع أهداف وطبيعة المنظمة.
- قرارات اختيار الهيكل التنظيمي المناسب أو تعديل الهيكل الحالي الذي يساعد في بناء الشفافية وعدم تمركز اتخاذ القرارات في مواقع معينة وتعقيد الإجراءات الروتينية في الجهاز الإداري إذ من شأن ذلك أن يساعد على تشخيص حالات الفساد المؤسساتي ويساعد على إزالة فرص ظهورها.
- وضع مصنف يتضمن تقسيم الوظائف العامة وفق طبيعة مهامها إلى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات معينة يمكن تحديدها (أي اعتماد معيار الكفاءة والخبرة).

(3) العلاقات العامة كوسيلة لعلاج الفساد المؤسساتي: (14)

تعتبر العلاقات العامة وسيلة هامة من وسائل علاج الفساد المؤسساتي نذكر منها ما يأتي :

تنمية وبناء الوعي العام لدى أفراد المجتمع عامة والأفراد العاملين في الجهاز الإداري خاصة ضد ممارسات الفساد المؤسساتي، ويتطلب تنفيذ ذلك وضع خطة إعلامية وتثقيفية شاملة وهادفة وفي ضوء تشخيصات ميدانية لأسباب حالات الفساد المؤسساتي.

- إيجاد تشريعات قضائية خاصة تعالج مختلف ظواهر الفساد المؤسساتي وبما يعزز الآليات الخاصة بضبطها وتنفيذ الروادع والعقوبات المتعلقة بها وتشديد العقوبة وتطبيقها بشكل حاسم على المستويات كافة التي يمكن ان تدان بممارسات يشوبها الانحراف والفساد، فضلا عن إصلاح النظام القضائي وتوفير الإمكانيات والحصانة والضوابط والمقومات التي تمكن الجهاز القضائي من القيام بعمله وبزاهة واقتدار وان يكون بمنأى عن ظواهر الفساد المؤسساتي، ومتابعة الحالات التي يثبت فيها عدم فعالية الآليات القانونية او الوسائل العلاجية لأي سبب كان من الأسباب.
- تفعيل وتقوية أدوار الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية من تنظيمات القطاع الخاص والغرف الصناعية والاتحادات التجارية فضلا عن التجمعات والأطراف المتلقية للخدمات والبرامج الحكومية من جماهير المواطنين، وزيادة مساحة صلاحياتها وإنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من العاملين في المنظمات.
- إخضاع المنظمات كافة لمعايير التقويم المؤسسي التي تنطلق من حسن استخدام الموارد وجودة الخدمات المقدمة وان تكون هذه المعايير منبثقة من معايير عالمية أو محلية لتمثل أسساً موضوعية للحكم على أداء المنظمات والقيادات القائمة على أساسها، إن وجود مثل هذه الاسس يدفع بالممارسات الإدارية إلى مسار أكثر نزاهة وشفافية و التزام بالمعايير الموضوعية والاعتبارات الاقتصادية فيما يتعلق بالقرارات التي تتخذها وكيفية استخدامها للموارد المتاحة.
- التحديد الواضح للروتيات والمستمسكات والمدة المطلوبة لمتلقي الخدمة أو السلعة لكي تنجز الخدمة أو السلعة المقدمة.
- تشكيل لجان خاصة لوضع نظام متكامل لأداء الموظفين تقوم بإجراء تفتيش دوري بين الدوائر والوزارات وأعداد التقارير الخاصة بذلك.
- التحديد الواضح لمهام واهداف المنظمة وصلاحياتها بحيث يكون تكوينها على أسس علمية وهيكلية خالية من الازدواجيات وتنازع الصلاحيات لضمان الوضوح في تحديد المسؤولي

خاتمة:

إن وسائل الوقاية والعلاج التي تساهم العلاقات العامة في تحديدها هي في حقيقة الأمر غير فعالة، إلا اذا تم تبنيها من قبل الادارة العليا، و يكون ذلك من خلال القرارات الرشيدة والحكيمة على مستوى الدولة والمنظمة في ذات الوقت.

وسيشكل الجانب الوقائي الثقل الأكبر في القضاء على ظاهرة الفساد المؤسساتي، وكلما زاد تفعيل هذا الجانب زادت الفرص في جعل الفساد في أضيق الحدود، ولابد من الإشارة في هذا الجانب إلى خطورة مستويات الفساد وقوة تأثيره إذا مورس من قبل الإدارة في المستويات العليا، فعلى مستوى الدولة سينعكس على المجتمع ككل وسيشكل الثقافة للمجتمع وسيكون الفساد السمة الأساسية لأغلب المنظمات ، أما إذا كان الفساد منتشر ما بين القيادات في الإدارة العليا للمنظمة سينعكس على كل المنظمة وسيشكل السمة الأساسية لثقافة مثل هذه المنظمة.

ويمكن أن نخلص في ذلك إلى أن خطورة الفساد المؤسساتي تزداد كلما كانت منتشرة في أعلى الهرم التنظيمي (والعكس صحيح)، وستقل كلما وصلنا إلى المستويات التنفيذية حيث ستكون قرارات الإدارة الرشيدة والحكيمة بالمستويات العليا قادرة على تقويض مساحات الفساد وتعديل سلوك العاملين من خلال تغيير الخطط والاستراتيجيات.

المراجع:

1. هناء يمانى ، الفساد المؤسساتي وعلاجه من منظور اسلامي ، بحث ، السعودية ، 2007 م .
2. Rex Harlow, Public Relations Review, Volume 2, Issue 4 , California, 1976, P 34-42.
3. Craig Aronoff & Otis Baskin, Public Relations: The Profession and the Practice, Mc Graw-Hill Humanities/Social Sciences/Languages; 4 edition, (July 1, 1996).
- 4-5. مهدي حسن زويلف، أحمد القطامين، العلاقات العامة والنظرية والأساليب، دار حنين، عمان، 1994، ص 19-20.
6. محمد ابراهيم الزبيدي، العلاقات العامة ومكافحة الفساد المؤسساتي في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام-جامعة بغداد ، 2007 م .
7. سعد العنزي، وجهة نظر تحليلية في الفساد مجلة المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، مقالة، العدد السادس / السنة الثانية / آب 2002 .
8. عادل محمد عبد الرحمان، الفساد المؤسساتي، دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط، مجلة مصر المعاصرة، مج 103 ، ع 502 ، مصر، 2011، ص ص 362-363.
9. نجلاء محمد إبراهيم بكر، الفساد المؤسساتي وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3 ، مصر، 2009، ص ص 4-5.
10. محمد العزازي ، أحمد إدريس ، العلاقات العامة ، القاهرة، 2004، ص ص 67-71.
- 11.12. قصيرة لقصير، دور العلاقات العامة في تحسين صورة المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية بمؤسسة الأملح بقسنطينة)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة منتوري. قسنطينة، 2007، ص ص 75-77.
- 13.14. احمد هاشم الصقال، ظاهرة الفساد الإداري هل أصبحت جزء من ثقافة المجتمع، مكتب المفتش العام وزارة التجارة، بغداد، العراق، 2010، ص ص 15-26.